تحقيق

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

# أولويات النواب بعد انتخاب الرئيس وتشكيل الحكومة خليّة نحل وحالة طوارىء تشريعيّة تواكبان

**بعدما انجز مجلس النواب مهمته الرئيسية وانتخب رئيس الجمهورية العماد جوزف عون بعد شغور في سدة الرئاسة الاولى دام اكثر من سنتين، ومن ثم تم تكليف القاضي نواف سلام تشكيل الحكومة الجديدة لتكون حكومة العهد الاولى، بات من الملح والضروري طرح السؤال عن الاولويات التي تنتظر المجلس النيابي بعد استحقاقي الرئاسة والحكومة**

هناك العديد من الملفات والقضايا الشائكة والمعلقة نتيجة الظروف التي عاشتها البلاد خلال السنوات الاخيرة. ربما يحتاج ترتيب الاولويات اكثر مما تبقى من عمر ولاية مجلس النواب الحالي لانجازها، حيث تنتهي ولاية البرلمان في ايار من العام 2026 وبالتالي يجب ان يتحول مجلس النواب بعد جلسة نيل الحكومة الثقة الى خلية نحل واعلان حالة طوارىء تشريعية لمواكبة تنفيذ خطاب قسم رئيس الجمهورية والبيان الوزاري للحكومة، الى جانب الاولويات الطارئة على مستوى اقتراحات القوانين التي قد يتقدم بها النواب. ولأن العناوين متشابهة ومترابطة ومعقدة في بعض الاحيان، فربما تحتاج الى ورشة عمل مفتوحة ما بين الحكومة ومجلس النواب لبرمجتها وترتيبها بما يحقق مصلحة المواطن ويؤدي فعلا الى عملية الاصلاح والانقاذ الموعودة.

"الامن العام" التقت عضو تكتل التوافق الوطني النائب حسن مراد وعضو تكتل لبنان القوي النائب اسعد درغام وعضو تكتل الجمهورية القوية النائب رازي الحاج وعضو كتلة نواب التغيير النائب وضاح الصادق.

## مراد: لاستكمال تطبيق الطائف

■ بعد انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة الجديدة، ما هي اولويات مجلس النواب؟

□ اليوم بعد الانتهاء من الفراغ في سدة الرئاسة الأولى، والنجاح في تكليف رئيس حكومة مشهود له بالنجاح في مواقع المسؤولية التي تبوأها، نحن امام استحقاقات ضرورية جدا تهم المواطنين في هذا الظرف الحساس والمفصلي، وخاصة ان المرحلة السابقة وما تبعها من عدوان صهيوني غاشم اثرت بشكل كبير جدا على حياة المواطنين وعلى انتظام العمل في عدد من القطاعات. لا شك في ان امام مجلس النواب والحكومة الجديدة استحقاقات عدة اكثر من ضرورية تبدأ بوضع خطة وسياسة اقتصادية واضحة قابلة للتنفيذ، تعالج ما يعاني منه المواطن اللبناني وتقوم على اسس علمية، ولا تعتمد سياسة الضرائب العشوائية بل تعتمد الضريبة التصاعدية وفقا للأصول، وتعيد بشكل واضح وصريح اموال المودعين التي ذهبت نتيجة الهدر والفساد في الإدارة. واجبنا اليوم ان ننكب على اقرار قانون يحمي اموال المودعين ويعيدها اليهم وفق الية واضحة وبمواعيد محددة، كما يتوجب على مجلس النواب مواكبة موضوع

عضو تكتل التوافق الوطني النائب حسن مراد.



اعادة اعمار ما هدمه العدوان الصهيوني على بلدنا في حربه الاخيرة، والعمل مع الحكومة على تأمين كل المستلزمات الضرورية. لذلك، وفي هذا الاطار ايضا، وجب الاسراع في اقرار قانون استقلالية السلطة القضائية، وهذا امر اكثر من ضروري ويراعي خطاب القسم على ان يحمل استقلالية حقيقة للقضاء وليس مجرد استقلال صوري. ومن واجب المجلس ايضا اقرار القوانين التي لم تقر والواردة في اتفاق الطائف، ان لناحية قانون اللامركزية الادارية او انشاء مجلس الشيوخ وتطبيق مواد الدستور الواضحة في هذا الشأن. كذلك، فان من المهام الرئيسية الملقاة على عاتق المجلس من وجهة نظرنا ضرورة العمل على

> **يجب تعديل قانون الانتخاب وانشاء مجلس الشيوخ**

تعديل قانون الانتخابات واعتماد الدوائر الكبرى مع النسبية لتحقيق عدالة اوسع في التمثيل، ولكي يخرج الخطاب السياسي من زواريب المناطق والطوائف والمذاهب. اما على صعيد القطاعات الحيوية، تقع على عاتق المجلس اليوم ضرورة اقرار قوانين عدة تتعلق بقطاع التربية، على سبيل المثال سواء لجهة تعديل بعض القوانين كالقانون 515 او اقرار قوانين جديدة تحقق طموح العاملين، مختلف العاملين في القطاع وفي هذا الشأن فان مقررات ورشة العمل التربوية التي عقدت في مجلس النواب العام الماضي ستوضع على طاولة التنفيذ بعد ان عاد للمجلس دوره التشريعي كاملا. ولكي لا ننسى أيضا، علينا ان لا نغفل القوانين المتعلقة بتنمية قطاعات الصناعة والزراعة وسواها، مما ينعكس ايجابا على حياة المواطنين اليومية وعلى قدرتهم في الصمود والاستمرار. هذا جزء مما يتوجب على المجلس العمل عليه، رغم ان الباقي من ولاية المجلس قد لا يسمح بتنفيذ كل ما سبق، الا ان الوضع لم يعد يحتمل اي تأجيل.

## درغام: الأولوية للقوانين الاصلاحية

■ بعد انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة الجديدة، ما هي اولويات مجلس النواب؟

□ اليوم تعتبر مهمة مجلس النواب بعد تأليف الحكومة وانتخاب الرئيس هي اقرار القوانين الاصلاحية، خاصة قانون الكابيتال كونترول والقوانين المتعلقة بالاصلاح المالي وكل القوانين المطلوبة منا دوليا والمطلوبة منا داخليا للقيام بعملية الإصلاح. ثمة الكثير من القوانين التي تحتاج الى متابعة، من قانون استقلالية القضاء، الى قانون جديد للانتخابات البلدية، وصولا الى القوانين المرتبطة بالاصلاح المالي وخصوصا ما يتعلق بالاموال المحولة والاموال المنهوبة. لاشك في ان هناك الكثير من القوانين التي تحتاج الى العمل والمتابعة، والمسؤوليات كبيرة على المجلس النيابي خلال المرحلة المقبلة. اليوم، وعلى الرغم من اهمية انتخاب الرئيس وتشكيل الحكومة كونهما المفتاح لانطلاق عجلة الدولة ومؤسساتها، الا ان مسؤولية مجلس النواب لجهة اطلاق ورشة عمل تشريعية عبر عقد الجلسات العامة ولو بشكل اسبوعي، في موازاة اجتماعات اللجان من اجل انجاز القوانين وتحضيرها للهيئة العامة من اجل إقرارها. اعتقد ان ◄

عضو تكتل لبنان القوي النائب اسعد درغام.

◄ لدينا فترة سنة ونصف سنة حتى تاريخ الانتخابات النيابية المقبلة، لذا يجب ان تكون هذه المرحلة استثنائية ويكون المجلس في حالة انعقاد دائم وفي حالة طوارىء من اجل اقرار كل القوانين المطلوبة، حتى نستطيع ان نخرج من المستنقع المالي ونتمكن من ان نحسن الاقتصادية والمالية للبنان، لأننا بعدما دخلنا المرحلة الرمادية فقدنا الكثير من الاحترام لدى المؤسسات الدولية. في اختصار، نحن امام امتحان ونمر في مرحلة استثنائية ولدينا فترة زمنية محدودة علينا ان نستغلها بالعمل المتواصل والجاد من اجل استعادة دور لبنان وموقعه في جميع المحافل، والاهم استعادة ثقة اللبنانيين بالدولة ومؤسساتها.

> **لاعلان حالة طوارىء تشريعية حتى موعد الانتخابات**

## الحاج: لنبدأ باستقلالية القضاء

■ بعد انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة الجديدة، ما هي اولويات مجلس النواب؟

□ بالطبع هناك اولويات عدة على المستوى التشريعي ربما يكون اهمها تحويل خطاب القسم لفخامة رئيس الجمهورية الى تطبيق فعلي، فيمكن الانطلاق من قانون استقلالية القضاء الذي كان رئيس لجنة الادارة والعدل الزميل جورج عدوان قد انجزه منذ اكثر من سنتين وفي كل مرة كان وزير العدل يطلب سحبه ويسحبه مجددا، وهذا في حاجة الى إقرار. اما على مستوى اعادة هيكلة القطاع العام والتوصيف الوظيفي ودمج بعض المؤسسات والتحول الرقمي، فهذا ايضا في حاجة الى ورشة تشريعية كبيرة وانا شخصيا تقدمت منذ فترة باقتراح قانون باسم تكتل الجمهورية القوية لانشاء الوكالة الوطنية للتحول الرقمي. ايضا هناك موضوع اصلاح القطاع المالي والمصرفي في لبنان بدءا من اعادة هيكلة المصارف وصولا الى اعادة القيمة الفعلية للودائع، وهذا الملف في حاجة الى تشريع وهو ضاغط وليس لدينا المزيد من الوقت لمعالجته خلال ولاية الحكومة الجديدة. اضافة الى قانون اللامركزية الادارية الذي يحتاج الى بحث جدي لأنه يفترض تعديل قانون البلديات، وهو في حاجة الى ورشة عمل قانونية كبيرة مع قوانين اصلاحية اخرى تتعلق بموضوع البنى التحتية والطاقة. وهناك ايضا قوانين سبق واقرت تتطلب تطبيقا من الحكومة، منها تنظيم قطاع الكهرباء وتنظيم قطاع الاتصالات اللذين يحتاجان الى تشكيل الهيئات الناظمة، الى جانب قانون التقاعد الذي اقر منذ فترة ويعتبر قانونا متقدما وعصريا. طبعا هناك ايضا موضوع الانتظام المالي لجهة انجاز قطوعات الحسابات الموجودين لدى ديوان المحاسبة اليوم على ان ترسلهم الحكومة الى مجلس النواب من اجل اعادة انتظام المالية العامة وهناك اشكالية الموازنة التي لا

> **هناك اشكالية الموازنة وقطوعات الحسابات**

عضو كتلة القوات اللبنانية النائب رازي الحاج.



نعلم ماذا سيجري بالنسبة اليها، لاسيما ان الحكومة السابقة لم تسحبها ولجنة المال لم تدرسها. هذه هي في اختصار اولويات مجلس النواب في المرحلة المقبلة. اعتقد ان اصدار المراسيم التطبيقية لعدد من القوانين التي سبق واقرها مجلس النواب قد يسهل عمل الحكومة في الكثير من المجالات لاسيما ما يتعلق بتشكيل الهيئات الناظمة لعدد من القطاعات الحيوية في البلد.

## الصادق: لعودة الديناميكية الى المجلس

■ بعد انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة الجديدة، ما هي اولويات مجلس النواب؟

□ اعتقد ان الاولوية هي عودة الحركة والديناميكية الى المجلس. فالمجلس خلال فترة الشغور على مدى اكثر من سنتين كان معطلا تقريبا عن الجلسات التشريعية في معظمها وهناك اعداد مكدسة من القوانين ومنها لم يصل الى اللجان بعد لأن اللجان معطلة وهناك لجان لا تعمل اصلا، في معزل عن التشريع ام لا، لذا يجب اعادة النظر فيها. كما نحن نتجه الان في جو جديد ومنهجية جديدة وحركة جديدة بالبلد من خلال انتخاب رئيس جمهورية وتكليف رئيس حكومة بروح جديدة من التفاؤل، يفترض ان يتحول مجلس النواب الى خلية نحل لمناقشة كل هذه القوانين والاسراع في إنجازها. انا اعتقد ان النظام الداخلي لمجلس النواب في حاجة الى تعديل، لكن هذا يمكن ان يذهب الى الانتخابات النيابية المقبلة وما بعدها، فنحن يجب ان نضع في جدول اولوياتنا قانون الانتخاب للبحث في ما اذا كنا سنعدل بعض بنوده ونثبت البعض الاخر. اما بالنسبة الى المشاريع واقتراحات القوانين، فهناك الكثير ويمكن ان نذهب الى البحث عن ما لم يطبق من اتفاق الطائف ولكن بشكل موضوعي، لأن الفترة الزمنية والمرحلة الانتقالية ربما لا تسمحان بوضع كل الأمور على الطاولة، لذلك تبقى المهمة الاساسية هي امام الحكومة اليوم وليس امام مجلس النواب، لأن الحكومة من الناحية التنفيذية لديها الكثير لتقوم به خصوصا على الصعيد الإصلاحي، ومجلس النواب مطلوب منه تسهيل مهمتها، وبالتالي عليه الاسراع في اقرار قانون استقلالية القضاء، لاسيما ان رئيس الحكومة آت من خلفية قضائية ويمكنه ان يضع خبرته في هذا المجال لمصلحة البلد. هناك قانون حماية المستهلك الذي بات جاهزا، كذلك هناك بعض لجان التحقيق النيابية ولجان تقصي الحقائق ومنها المتعلق بملف الفساد في وزارة الاقتصاد في ملف شركات التأمين، وهناك قانون الايجارات الذي تم تضييعه ما بين الحكومة والمجلس، وغيرها من القوانين المهمة والملحة لمصلحة الناس. اعتقد ان التعاون بين مجلس النواب والحكومة وتسهيل عملها بما تحتاجه من تشريعات، قد يكون من اهم الاولويات وفق مبدأ تعاون السلطات والفصل بينها. فكل سلطة عليها القيام بواجباتها من اجل تسيير شؤون الناس، وهذا التعاون هو الذي يؤدي الى استعادة الثقة بمؤسسات الدولة ودورها في مختلف المجالات، فلا يجوز ان نبقى بعد كل ما جرى، نفكر بالطريقة نفسها التي اوصلت البلد الى ما نحن فيه من ويلات وازمات اقتصادية ومالية واجتماعية، بل علينا تغيير الاسلوب ونحن نأمل ذلك مع العهد الجديد ومع الرئيس الجديد للحكومة.

عضو كتلة نواب التغيير النائب وضاح الصادق.

> **الاولوية حاليا هي لقانون الانتخاب**